

دور تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على تخفيض مخاطر الأعمال
(في شركات الوساطة المالية الأردنية)

The impact of the application of analytical procedures in the audit on the
reduction of business risks
in Jordanian brokerage companies

ساهر محمد محمود عدوس

جامعة البلقاء التطبيقية / كلية الزرقاء الجامعية، الأردن

Saher.1984@yahoo.com

تاريخ التسليم: 2019/01/07 تاريخ المراجعة: 2019/02/14 تاريخ القبول: 2019/03/15

Abstract

The objective of this study is to demonstrate the extent to which the external auditors applied the analytical procedures included in the International Auditing Standard No. 520, and the role of the analytical procedures used by the external auditors in reducing the business risks in the Jordanian brokerage companies. The results of the study, and used many statistical methods through the program statistical package spss, where a questionnaire was distributed to a sample of external auditors and 74 of them were recovered valid for statistical analysis, The study concluded that the external auditors use the analytical procedures during the audit process. The study also found that there is a great role for the analytical procedures used by the external auditors in reducing the business risks contained in the Basel Act 2003. The study recommended that the effect of the analytical procedures on the risks Operating or financial risks.

Keywords: analytical procedures in auditing, business risks, Jordanian brokerage companies.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للإجراءات التحليلية الواردة ضمن معيار التدقيق الدولي رقم 520، كما هدفت إلى بيان دور الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج الدراسة، واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج الحزمة الإحصائية spss، حيث تم توزيع استبانة على عينة من المدققين الخارجيين وتم استرداد 74 استبانة منها صالحة للتحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى إن مدققي الحسابات الخارجيين يستخدمون الإجراءات التحليلية أثناء قيامهم بعملية التدقيق، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك دور كبير للإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة ضمن قانون بازل 2003. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة أثر الإجراءات التحليلية على مخاطر التشغيل أو المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات التحليلية في التدقيق، مخاطر الأعمال، شركات الوساطة المالية الأردنية.

المقدمة:

إن مهام وواجبات المدقق الخارجي تضمن بقدر معقول من الدقة إمكانية خلو السجلات المحاسبية من الأخطاء والغش أو من الاختلاس والتلاعب وذلك في ضوء المعلومات المراد تدقيقها والتي قررت عنها الإدارة وقامت باعتمادها من خلال لجان وأقسام مختصة بإعداد القوائم المالية، والمعلومات ذات العلاقة، وبذلك فإن المدقق الخارجي يقوم ببذل العناية المهنية اللازمة للقيام بعمله ليصدر رأيه الفني على مستوى معقول من التأكيد على مدى صحة البيانات المالية ومدى تمثيلها للواقع.

ويجأ المدقق الخارجي إلى تحسين جودة التدقيق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق الدولية ومن ضمنها معيار التدقيق الدولي الصادر عن مجلس معايير التدقيق الدولية التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين AICPA رقم 520 (الإجراءات التحليلية) والذي يساعد المدقق في تعزيز مستوى جودة التدقيق بحيث تمنح هذه الإجراءات التحليلية مستوى معقول من الأدلة على صحة البيانات المالية وعلى مستوى الالتزام بأهداف المنظمة، ومن خلال التشاركية في تحقيق أهداف المؤسسة، فإن ثمة مخاطر يمكن ان تنقل أو تتخفف الى حدها الأدنى بوجود ممارسات تدقيق تحليلية حيث تعتبر المؤشرات المالية وتحليل الأداء دليلاً ومقياساً على معالجة الإختلالات الناجمة عن مخاطر الأعمال حيث توجت لجنة بازل إهتمامها بهذا الجانب بإصدارها مبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط مخاطر الأعمال في العام 2003 (أبو صلاح، 2007، ص 65). ويرغب الباحث بدراسة مدى تأثير تطبيق الإجراءات التحليلية على تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

- 1- هل يستخدم مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين الإجراءات التحليلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (520) في عملية التدقيق والتي تتمثل في:
 - أ- إجراءات تحليلية بالمقارنة.
 - ب- إجراءات تحليلية بالنسب المالية.
 - ت- إجراءات تحليلية إحصائية.
- 2- هل هناك دور للإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدقق الحسابات الخارجي في شركات الوساطة المالية الأردنية في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة في قانون بازل 2003؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في محاولة الإجابة على أسباب اختيار البحث والتحري في موضوع الإجراءات التحليلية في التدقيق وأثرها في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة في قانون بازل وتمثل هذه الأهداف فيما يأتي:

- 1- التعرف على الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات .
- 2- التعرف على مدى وجود مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية.
- 3- التأكد من مدى تأثير الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في تخفيض مخاطر الأعمال.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية البحث في موضوع متجدد يتعلق بتحسين جودة التدقيق الخارجي وذلك من خلال البحث في موضوع الإجراءات التحليلية في التدقيق وأثرها في تخفيض مخاطر الأعمال. كما وتكمن أهمية الموضوع للمجتمع المالي من خلال زيادة مستوى الثقة في البيانات المالية المنشورة والمدققة في ضوء استخدام مدققي الحسابات للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق والتي تؤثر في زيادة جودة التدقيق الخارجي. وتكمن أهمية الدراسة لمدققي الحسابات الخارجيين من خلال حث المدققين على استخدام الإجراءات التحليلية لأهميتها في زيادة جودة عملية التدقيق الخارجي التي قد تؤثر إيجاباً في تقليص أو تخفيض مخاطر الأعمال، مما يعزز الثقة بمنظومة الأداء الرقابي الداخلي والخارجي للشركة.

التعريفات الإجرائية:

الإجراءات التحليلية حسب معيار التدقيق الدولي رقم 520:

وقد عرفت الفقرة 4 من معيار التدقيق الدولي رقم 520: تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المطلوبة بين كل من البيانات المالية وغير المالية وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقاً يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير" . (القاضي والسقا، 2013، ص6).

مخاطر الأعمال بحسب تعريف قانون بازل: هي مخاطر ناجمة عن تنفيذ قرارات بشكل خاطئ أو لعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة مما يخل بسمعة المنظمة ويحملها خسائر غير متوقعة. (أبو صلاح، 2007، ص66).

حدود الدراسة: تتحدد الدراسة في مدى تطبيق الإجراءات التحليلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم 520 من خلال.

- 1- الحدود المكانية: وتشمل المدققين أو مكاتب التدقيق التي تعمل ضمن معايير التدقيق الدولية وخاصة معيار الإجراءات التحليلية والتي قامت بالتدقيق في شركات الوساطة المالية الأردنية.
- 2- الحدود الزمانية: وتتحدد بتاريخ البداية في كتابة هذه الدراسة إلى حين الانتهاء منها وتم ذلك خلال الفترة من 2018/7/1 ولغاية 2018/11/30.

فرضيات الدراسة: من خلال التقصي لمشكلة الدراسة فقد تم افتراض الفرضيات الآتية.

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور لمستوى تطبيق مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية حسب معيار التدقيق رقم 520 في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة في قانون بازل في شركات الوساطة المالية الأردنية.

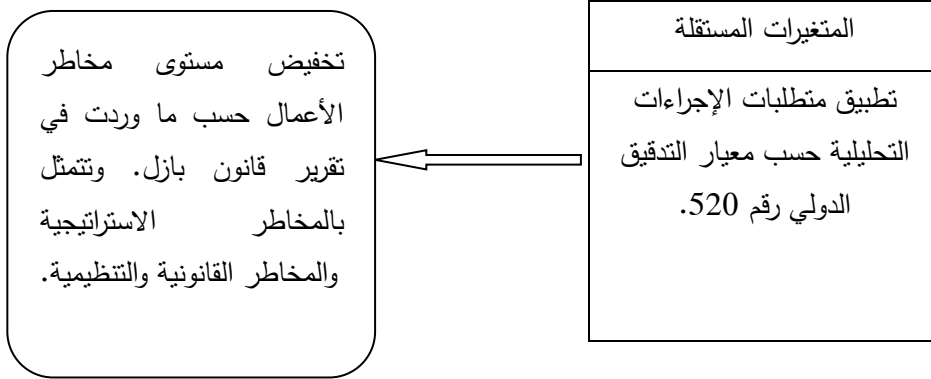
نموذج الدراسة:

يصور الشكل رقم (1) نموذج الدراسة تصويراً ميسراً يوضح مجموعة من المتغيرات المكونة للدراسة، بحيث يعطي تصوراً أولياً عن مجموعة من علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة، والتي ستكون في صورة كمية، وقد وضع الباحث مخطط الدراسة والذي يظهر:

1. وجود متغير مستقل Independent Variable هو الإجراءات التحليلية في التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم 520.
2. وجود متغير تابع Dependent Variable هو مخاطر الأعمال كما تم تعريفها في معيار بازل.

شكل (1)

نموذج الدراسة



الدراسات السابقة العربية:

- 1- لقلبي، دردوري (2017)، أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الإجراءات التحليلية ومساهمتها في رفع كفاءة المراجع، كما تهدف إلى تحديد المعوقات التي تواجه تطبيق الإجراءات التحليلية في الجزائر، وقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على 93 مدققاً خارجياً وتم استرداد 85 منها، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأساليب إحصائية عديدة مثل اختبار t -test، وقد توصلت الدراسة إلى انه يوجد اهتمام بتطبيق الإجراءات التحليلية لما توفره من وقت وجهد وكلفة، وتبين أنها تساعد على رفع الكفاءة العملية للمدقق، وكانت أهم التوصيات أن يلم المدقق الخارجي بالعديد من العلوم الإدارية مثل الأساليب الكمية لما لها من فائدة في تعزيز الإجراءات التحليلية.

2- دراسة المطيري (2011) مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 520.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدققي الحسابات في دولة الكويت بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 520، كما هدفت للتعرف على أهم الإجراءات التحليلية في التدقيق، وقد تم تصميم وتطوير استبانة وزعت على عينة عينة من المدققين الكويتيين، وأشارت النتائج إلى انه يتم استخدام الإجراءات التحليلية بشكل متوسط في مرحلة التخطيط واختبارات الأرصدة، بينما يتم استخدامها بشكل مرتفع في نهاية عملية التدقيق، وأوصت الدراسة إلى تعميم استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق في دولة الكويت بشكل أفضل من المطبق حالياً.

3- النوايسه (2008) مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن.

حاولت هذه الدراسة، التعرف إلى مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن، وهدفت الى بيان مدى إدراك أهمية ومعوقات تطبيق هذه الإجراءات، بالإضافة الى دراسة أثر المركز الوظيفي، وأتعب التدقيق وخبرة المدقق على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم تصميم استبانة تتكون من جزأين، تكونت العينة النهائية والمعتمدة لأغراض البحث والتحليل من (80) مدققاً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من أصل 350 مدققاً مزاولين للمهنة داخل المملكة ويعملون لدى مكاتب تدقيق مرخصة حتى نهاية 2004 تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية لمعرفة أهمية كل متغير في الاستبانة وإثبات الفرضيات وتفسير النتائج توصلت الدراسة الى أن المدققين يدركون أهمية جودة التدقيق كما تستخدم الإجراءات التحليلية غير الكمية بنسبة 73% والإجراءات التحليلية الكمية البسيطة بنسبة % 61.4 ، والإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة بنسبة (49%) ، وقد اختتمت

الدراسة ببعض التوصيات لتطوير أداء المهنة منها ضرورة تطبيق كافة مستويات الإجراءات التحليلية لأهميتها في التدقيق من حيث تخفيض مخاطر التدقيق.
الدراسات الأجنبية:

1- Bshayreh (2014) **The Effect of using Analytical Procedures by External Auditors on the Quality of External Auditing from the Perspective of Jordanian External Auditors.**

This study aimed at identifying the effect of using analytical procedures by external auditors on the quality of external auditing from the perspective of Jordanian external auditors. The population of the study was specified as the Jordanian external auditors, whose number is 484 auditors, while the sample of the study included 130 auditors. 130 questionnaires were distributed to the subjects, and 115 questionnaires were returned, with a return percentage of (88%), which is a good percentage for the purposes of data analysis and generalizing the results of the study, SPSS software was used for the analysis of data and testing the hypotheses of the study. The study found that a significant relation exists between the application of analytical procedures by external auditors in one hand and improving the quality of the external auditing on the other hand. The most important recommendation of this paper concerns the necessity of external auditors using all mathematical, statistical and financial methods in order to achieve the most proximal level of efficiency in the auditing process.

2- Chress (2017) **Analytical Procedures: An In-Class Exercise.**

We have designed this in-class exercise to benefit undergraduate or graduate students enrolled in courses in auditing. This in-class exercise involves six short independent analytical procedures scenarios, two each for three different accounts: Payroll Expense; Depreciation Expense; and Interest Expense. The scenarios require students to perform substantive analytical procedures for each of the financial statement accounts. Students must use their accounting knowledge, analytical thinking skills, and problem-solving ability in order to compute an estimated expectation for an account balance. Following computing an estimate of the expected balance, students must then compare the result to the client-recorded balance and determine if the difference is within tolerable limits established for the audit. The primary learning objectives for the in-class analytical procedures exercise involve the following:

1. Understanding when it might be appropriate for the auditor to perform substantive analytical procedures,
2. Understanding how to form an expectation of an account balance when performing analytical procedures, and
3. Understanding how to evaluate the results of a substantive analytical procedure.

In cooperation with KPMG, we believe that the analytical procedures exercise gives students a better understanding of performing substantive analytical procedures. 1 As identified by Auditing Standard AU-C 520, PCAOB Standard AS 2305, and in the academic literature (e.g., Hirst & Koonce, 1996), analytical procedures are an important part of the audit process. Understanding when and how to perform substantive analytical procedures, combined with how to evaluate the results, will aid in student knowledge of the audit process.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع الإجراءات التحليلية بمدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بها، وكذلك تناولت الدراسات السابقة في مجملها المدققين الخارجيين في جميع القطاعات، في حين ان هذه الدراسة تتناول مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بالإجراءات التحليلية واثرها على مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية. لذلك فهي تدرس اثر الالتزام بالإجراءات التحليلية على متغير مخاطر الأعمال بينما تركز الدراسات السابقة على دراسة مدى أومستوى التطبيق.

منهجية الدراسة:

المقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، بحيث يحتوي على أساليب جمع البيانات، وتطوير أداة الدراسة، والتعريف بها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن تحديد مجتمع وعينة الدراسة. **منهج الدراسة:**

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من المدققين الخارجيين، ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عليها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. إذ يلاءم هذا المنهج الدراسات التي تتبنى المدخل المعرفي في استقصاء الظاهرة التي بلورتها مشكلة الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الثانوية: حيث يتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، إذ أن هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وإعداد فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذو العلاقة، والدراسات السابقة، وتشمل على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عليها من قبل المبحوثين، وتم استخدام مقياس Likert الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية محددة.

التعريف بأداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من إستبانة تغطي جميع فرضيات الدراسة، وقد تم قياس المتغيرات من خلال فقرات لتقييم مستوى إجابات المستجيبين، وتحقيقاً لأهداف الدراسة، وتمثلت فيما يلي:

المجال الأول: خصص لقياس مستوى تطبيق المعايير المهنية الخاصة بالإجراءات التحليلية الواردة ضمن معيار التدقيق الدولي رقم 520. ، ويحتوي على (10) أسئلة.

المجال الثاني: خصص لقياس مستوى مخاطر الأعمال الموجودة في شركات الوساطة المالية. ويحتوي على (10) أسئلة.

واستخدم الباحث في أداة الدراسة مقياساً مكوئناً من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، وتم إعطائها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم(1).

جدول رقم (1)

درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المستخدم في أداة الدراسة

| درجة المقياس | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------------|------------|--------|--------|-----------|----------------|
| درجة الموافقة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| الوزن النسبي | 100-81% | 80-61% | 60-41% | 40-21% | 20-0% |

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية للمتغيرات، فقد استخدم معيار إحصائي الذي يقوم على تقسيم

الأوساط الحسابية إلى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، متدنية) وبناءً على المعادلة التالية (شويات، 2005، ص18):

طول الفئة= (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات

طول الفئة= $(5-1) / 3 = 3/4 = 1.33$ وبذلك تكون المستويات كالآتي:

مستوى أهمية متدني: من (1- أقل من 2.33).

مستوى أهمية متوسط: من (2.33- أقل من 3.66).

مستوى أهمية عالي: من (3.66- 5).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدقي الحسابات الخارجيين الذين قاموا بالتدقيق في شركات الوساطة المالية حيث تم سؤال المدقق عن ذلك قبل الاجابة على الاستبيان، وقد تم اعتماد عينة عشوائية من المدققين الخارجيين بواقع 120 مدقق منهم 90 مدقق تنطبق عليهم شروط توزيع الاستبانة، وتم استرداد 74 استبانة منهم صالحة للتحليل الإحصائي.

الاختبارات الخاصة بأداة القياس

1- الصدق الظاهري (Face validity): ويهدف إلى التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، ولتحقيق ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من اساتذة الجامعات الأردنية من المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق وذلك بهدف التعرف على مدى وضوح العبارات المستخدمة في أداة الدراسة، وسهولتها، وانسجامها مع أهداف الدراسة، وتم إجراء التعديلات المقترحة منهم على فقراتها بحسب اقتراحات المحكمين.

2- ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة متشابهة (Sekaran, 2003,p213)، وتم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة الدراسة، وتُعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (60%) فأكثر، والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم (2)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة ولأداة ككل

| رقم المجال | عنوان المجال | عدد الفقرات | معامل الثبات (الاتساق الداخلي) |
|------------|--------------|-------------|--------------------------------|
|------------|--------------|-------------|--------------------------------|

| | | |
|--------------|-----------|--|
| 0.774 | 10 | المعايير المهنية الخاصة بالإجراءات التحليلية الواردة حسب معيار التدقيق الدولي رقم 520. |
| 0.832 | 10 | تخفيض مخاطر الأعمال الواردة ضمن قانون بازل للعام 2003. |
| 0.875 | 20 | المعدل العام للأداة ككل |

وتعد جميع قيم كرونباخ ألفا المحسوبة لمجالات الدراسة مناسبة لإغراض هذه الدراسة، ويدل ذلك على ثبات عالٍ الاستبانة.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف (اختبار كولمجروف - سمرنوف (1-Sample K-S)) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويبين الجدول رقم (3) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov- Smirnov)

| المجال | عدد الفقرات | قيمة Z | مستوى المعنوية |
|--|-------------|--------|----------------|
| المعايير المهنية الخاصة بالإجراءات التحليلية الواردة حسب معيار التدقيق الدولي رقم 520. | 10 | 1.332 | 0.054 |
| تخفيض مخاطر الأعمال الواردة ضمن قانون بازل للعام 2003. | 10 | 0.873 | 0.340 |
| جميع الفقرات | 20 | 0.533 | 0.669 |

يتضح من نتائج التحليل المبينة في جدول رقم (3) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$) لجميع مجالات الدراسة، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Nully, 2004, p 123)

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المجال الأول: مستوى تطبيق الإجراءات التحليلية من قبل المدققين الخارجيين في شركات الوساطة المالية الأردنية.

يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتغير الإجراءات التحليلية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفق المتوسطات الحسابية. ويبين الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة من المدققين عالية الأهمية اتجاه جميع الفقرات المتعلقة بالمعايير المهنية الخاصة بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق، وتراوحت بين (3.44) و(4.02)، وباستعراض ترتيب الفقرات يتبين أن الفقرة رقم (1) كان لها أكبر أهمية في مستوى تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على شركات الوساطة المالية الأردنية، والتي تنص على " يتم القيام بالتحليل الراسي وإعداد نسب مئوية لكل حساب ومقارنته للأعوام السابقة " وبمتوسط حسابي (4.02) وهي تقع ضمن درجة الأهمية العالية وانحراف معياري (0.59)، ولعل هذا يبين بان أفراد العينة ملتزمون بالإجراءات التحليلية في التدقيق ويعملون ضمن قواعدها ومبادئها، لا يكتمل عمل المدقق دون الاسترشاد بالمقارنات بين النسب المالية والتحقق من عدم تشتتها.

الجدول رقم (4)

اتجاهات عينة الدراسة حول تطبيق الإجراءات التحليلية من قبل المدققين الخارجيين

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الأهمية |
|-------|---|---------------|-------------------|--------------|
| 1 | يتم القيام بالتحليل الراسي وإعداد نسب مئوية لكل حساب ومقارنته للأعوام السابقة. | 4.02 | 0.59 | عالية |
| 2 | يتم فحص أرصدة الحسابات وميزان المراجعة للتعرف من الأرصدة غير العادية. | 4.00 | 0.64 | عالية |
| 3 | يتم مقارنة بيانات السنة الحالية مع السنة السابقة لها أو السنوات السابقة. | 3.97 | 0.76 | عالية |
| 4 | يتم القيام بالتحليل الأفقي للحسابات ومقارنتها بالأرصدة للأعوام السابقة. | 3.86 | 0.76 | عالية |
| 5 | يتم تحليل النسب المالية ومقارنتها بمعايير الصناعة العالمية. | 3.81 | 0.65 | عالية |
| 6 | يتم إعداد جداول إحصائية تعتمد على حصر التكاليف والمصاريف والإيرادات والمصروفات لتحليلها إحصائياً. | 3.77 | 0.63 | عالية |
| 7 | يتم تحديد الفروقات التي تحتاج إلى فحص وعناية مهنية أكبر. | 3.73 | 0.56 | عالية |
| 8 | يتم مقارنة النسب المالية المشتقة مع شركات منافسة لها نفس ظروف الشركة المدققة. | 3.71 | 0.81 | عالية |
| 9 | يتم مقارنة الموازنات التخطيطية مع البيانات الفعلية في الشركة. | 3.46 | 0.75 | متوسطة |
| 10 | يتم مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية في الشركة. | 3.44 | 0,54 | متوسطة |

| | | | |
|-----------------------|------|------|-------|
| إجمالي الفقرات للمجال | 3.91 | 0.44 | عالية |
|-----------------------|------|------|-------|

كما يبين الجدول السابق أنّ أقل الفقرات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت الفقرة التي تنص على " يتم مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية في الشركة"، وذلك بمتوسط (3.44) وهي تقع ضمن الدرجة الأهمية المتوسطة، وانحراف معياري (0.54)، وهذا يبين إلى أهمية قيام المدقق الخارجي في شركات الوساطة المالية الأردنية بمستوى متوسط من مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية أثناء قيامه بعملية التدقيق حيث انه يعتمد بشكل أكثر على مقارنة البيانات والنسب المالية بمثلتها من السنوات السابقة وان وجد أن هناك تشتت في الأرصدة فانه يتم زيادة مستوى الفحص والتحقق وجمع الأدلة حول هذه الأرصدة.

وتشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى عالي لتطبيق الإجراءات التحليلية لمدققي الحسابات في شركات الوساطة المالية، حيث بلغت درجة التطبيق (3.91) وهذا دليل على قوة عمل المدققين الخارجيين عينة الدراسة، ورغبتهم في التميز وتقديم أفضل أداء تدقيقي مكن، كما يرى الباحث أن الالتزام بالمعايير المهنية الخاصة بالإجراءات التحليلية مهمة لمستخدم القوائم المالية وتؤدي إلى زيادة الموضوعية لدى المدققين ويحسن من مستوى الأداء المالي في شركات الوساطة المالية، وأن الانحراف المعياري كان منخفضاً (0.44)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير في إجابات المدققين عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة.

الاستنتاجات:

من خلال البحث والتحري وإجراء المقابلات الشخصية للمدققين عينة الدراسة فان طبيعة عملهم أثناء إعداد خطة التدقيق وخلال مرحلة التدقيق وعند الانتهاء من عملية التدقيق فان المدققين يستخدمون الإجراءات التحليلية بالنسب المالية والاتجاهية وبعض القواعد الإحصائية لتحديد فيما إذا كان هناك تشتت في أرصدة الحسابات تستدعي لفت وإعادة النظر فيها، كما يلجأ المدققين عينة الدراسة إلى أسلوب المقارنات بشكل يناسب مرحلة التدقيق حيث يتم إجراء المقارنات بين أرصدة أول المدة مع مثيلاتها من الحسابات في السنوات السابقة ويتم مقارنة أرصدة آخر المدة مع مثيلاتها لنفس السنوات، وفي النهاية يتم مقارنة بعض النسب مع النسب المعيارية ومع نفس النسب للسنوات السابقة.

المجال الثاني: دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر الأعمال حسب ما ورد في قانون بازل 2003.

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتغير مخاطر الأعمال مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفق المتوسطات الحسابية. ويبين الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة من المدققين عالية الأهمية اتجاه جميع الفقرات، وتراوحت بين (3.95) و(3.51)، وباستعراض ترتيب الفقرات يتبين أن الفقرة ذات الأهمية القصوى هي الفقرة التي تنص على " يوجد مخاطر ناتجة عن قرارات خاطئة أو نفذت بشكل خاطئ تؤثر في أرصدة الحسابات وتقلص برصدها من خلال الإجراءات التحليلية في التدقيق " ويمتوسط حسابي (3.95) وهي تقع ضمن درجة الأهمية العالية وانحراف معياري (0.66)، ولعل هذا يبين بان عينة الدراسة تعي وتدرك حجم مخاطر الأعمال الناجمة عن خطأ في تنفيذ العمل وان هذا الخطأ يمكن الحد منه أو تخفيضه بواسطة الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدقق الحسابات.

الجدول رقم (5)

اتجاهات عينة الدراسة حول دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الأهمية |
|-------|--|---------------|-------------------|--------------|
| 1 | يوجد مخاطر ناتجة عن قرارات خاطئة أو نفذت بشكل خاطئ تؤثر في أرصدة الحسابات وتقلص برصدها من خلال الإجراءات التحليلية في التدقيق. | 3.95 | 0.66 | عالية |
| 2 | هناك مخاطر ناتجة عن تخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار قد تؤثر في حسابات الاستثمار. | 3.94 | 0.54 | عالية |
| 3 | إن المخاطر الإستراتيجية تشكل محطه مهمه في إضعاف مستوى الرقابة الداخلية مما يصح مسيرها الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.91 | 0.90 | عالية |
| 4 | إن مخاطر الأعمال تؤثر على جودة التقارير المالية وتكشفها الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.87 | 0.76 | عالية |
| 5 | هناك مخاطر تتعلق بدخول أسواق جديدة للاستثمارات في الأوراق المالية وتخفيضها الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.85 | 0.52 | عالية |
| 6 | يوجد مخاطر ناتجة عن عدم التزام بالنظام الداخلي للشركة تزيد مخاطر الاختلاس او التلاعب في الحسابات. تكشفها الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.80 | 0.59 | عالية |
| 7 | هناك مخاطر تتعلق بعدم الالتزام بقوانين هيئة الأوراق المالية.تعالجها الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.78 | 0.44 | عالية |

| | | | | |
|----|---|------|------|--------|
| 8 | يتم معاقبة الشركة وتغريمها ماديا حال عدم التزامها بالأنظمة المعمول بها في الأردن مما يشكل سببا للخطأ والغش. يقلصه الإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.69 | 0.62 | عالية |
| 9 | إن مخاطر الأعمال تزيد في حال عدم إجراء إجراءات تحليلية من قبل المدقق الخارجي. | 3.67 | 0.36 | عالية |
| 10 | قد يؤدي عدم تلبية الخدمات المصرفية المناسبة للعملاء إلى انحراف غير منطقي في أرصدة حسابات العملاء، تنقلص بالإجراءات التحليلية للمدقق. | 3.51 | 0.76 | متوسطة |
| | إجمالي الفقرات للمجال | 3.84 | 0.46 | عالية |

كما يبين الجدول السابق أنَّ أقل الفقرات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت الفقرة التي تنص على " قد يؤدي عدم تلبية الخدمات المصرفية المناسبة للعملاء إلى انحراف غير منطقي في أرصدة حسابات العملاء، تنقلص بالإجراءات التحليلية للمدقق"، وذلك بمتوسط (3.51) وهي تقع ضمن الدرجة الأهمية المتوسطة، وانحراف معياري (0.76)، وهذا يبين ان قيام المدقق بالإجراءات التحليلية يكشف بشكل متوسط الإختلالات الحادثة في أرصدة العملاء الناتجة عن مخاطر الأعمال وبالتالي فإن من أهمية استخدام الإجراءات التحليلية لتقليص مخاطر الأعمال الناجمة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة.

وتشير النتائج الإجمالية لآراء المدققين الخارجيين عن موافقة عينة الدراسة وبدرجة موافقة عالية بلغت (3.84) عن دور الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال (الإستراتيجية والقوانين والأنظمة)، وهذا يدل على ظهور أهمية جديدة للإجراءات التحليلية التي يستخدمها المدقق الخارجي وهي تقليص مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية، وأنَّ الانحراف المعياري كان منخفضاً (0.46)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير في إجابات المدققين عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة.

الاستنتاجات:

إن معيار التدقيق الدولي رقم 520 (الإجراءات التحليلية) يعد من أهم المعايير ذات الطابع العملي والذي يعتمد على قيام المدقق بإجراء العديد من القواعد والعلاقات المحاسبية والرياضية والإدارية ذات الطابع الكمي والتي تؤثر في تحديد وتقييم صحة أرصدة الحسابات، كما أن الإجراءات التحليلية تعتبر قواعد مناسبة للحد وتقليص مخاطر الأعمال التي تم قياسها حسب قانون بازل 2003، حيث أن مخاطر الأعمال قد ينتج عنها تشتت في أرصدة وقيم الحسابات من حيث عدم مطابقتها للواقع أو من حيث عدم منطقيتها الناتجة عن مخاطر الأعمال مثل المخاطر

الإستراتيجية ومخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وبتعليمات الهيئات المنظمة لعمل شركات الوساطة المالية.

اختبار فرضيات الدراسة:

استخدم الباحث عدداً من أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحليل النتائج واختبار الفرضيات التي استندت عليها الدراسة، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضية الرئيسية، واختبار الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، وذلك بحساب قيم (T) التي تقيس إمكانية وجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وتتص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig) (5%)، ومستوى الثقة (95%). كما تم حساب معامل التحديد المتعدد Coefficient Of Determination (R^2) Multiple والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع والذي يمكن تفسيره من قبل المتغير المستقل ويقاس قوة العلاقة في نموذج الانحدار .

اختبار الفرضية الرئيسية:

تتص هذه الفرضية على " لا يوجد دور لمستوى تطبيق مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية حسب معيار التدقيق رقم 520 في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة في قانون بازل في شركات الوساطة المالية الأردنية ".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Simple Regression)، حيث يبين الجدول رقم (6) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)

| القرار الإحصائي | الجدولية F | F المحسوبة | معامل R^2 التحديد | Sig. level | المتغيرات المستقلة |
|-----------------|------------|------------|---------------------|------------|----------------------------------|
| الفرضية العدمية | 2.25 | 4.022 | 0.401 | 0.002 | الإجراءات التحليلية في التدقيق . |

ويتضح من الجدول السابق ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.022) بينما بلغت قيمتها الجدولية (2.25)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية تبين ان القيمة المحسوبة

أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يوجد دور لمستوى تطبيق مدقق الحسابات الخارجي للإجراءات التحليلية حسب معيار التدقيق رقم 520 في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة في قانون بازل في شركات الوساطة المالية الأردنية". وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (Sig) البالغة (0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما تشير النتائج إلى أن التباين في الإجراءات التحليلية لمدقق الحسابات يفسر ما نسبته (0.401) من التباين في تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية. مما يعكس ارتفاع قوة العلاقة ودرجة تفسير متغير الإجراءات التحليلية لمتغير تخفيض مخاطر الأعمال، وأن هناك (0.599) تقريبا من التغيرات التي تحدث في تخفيض مخاطر الأعمال ناتجة عن متغيرات أخرى غير محددة، وهذا يبين أهمية الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية.

نتائج الدراسة: إن قيام الباحث بتتبع منهجية البحث العلمي ابتداء من نشوء مشكلة الدراسة ومرورا بالمعالجات الإحصائية وانتهاء بنتائجها؛ تمكنت الدراسة من التوصل إلى النتائج الآتية.

- 1- يقوم مدققي الحسابات الخارجيين -عينة الدراسة- في الأردن باستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق والوردة ضمن معيار التدقيق الدولي 520، حيث يهتم المدققين باستخدام النسب المالية وفحص الأرصدة ومتابعتها ومقارنتها مع أرصدة السنوات السابقة، كما يتم مقارنة نتائج بعض النسب المالية مع المؤشرات المعيارية.
 - 2- هناك إدراك واضح من مدققي الحسابات الخارجيين بأهمية استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق خلال مرحلة التخطيط والمعالجة والانتها من عملية التدقيق.
 - 3- يوجد دور مناسب للإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة ضمن معيار بازل 2003.
 - 4- إن الإجراءات التحليلية في التدقيق تعمل على تخفيض مخاطر الأعمال الإستراتيجية ومخاطر الأعمال الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة.
 - 5- تبين أن عملية التدقيق تهتم بمجالات عديدة عدا عن عملية التدقيق المالي فهي تهتم بفحص مخاطر الأعمال والمخاطر الأخرى مثل المخاطر المالية والتشغيلية.
- توصيات الدراسة:** في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي
- 1- ضرورة الاهتمام بتطبيق الإجراءات التحليلية بشكل أوسع وأشمل مما يتم تطبيقه وان يتم ذلك في جميع الشركات والقطاعات الأخرى.

- 2- ضرورة قيام دراسات تهتم بأثر الإجراءات التحليلية على مخاطر التشغيل أو المخاطر المالية.
- 3- إمكانية إجراء تعديل على تقرير المدقق يضمن فقرة توضح مدى قيامه بالإجراءات التحليلية.
- 4- قيام المدققين الخارجيين بالتوصية للإدارة بضرورة قيام المدققين الداخليين باستخدام الإجراءات التحليلية لأهميتها في اكتشاف الأخطاء منذ البداية.

المراجع:

- الشويات، زياد مصطفى.(2005). مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، *مجلة أبحاث اليرموك*. (العدد 04).
- القاضي، حسين، سقا، عمرو. (2013). مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. (العدد 02).
- أبو صلاح، مصطفى.(2007). *المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين.
- المطيري، محمد.(2011). *مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 520*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الاوسط. عمان. الاردن.
- لقلطي، لخضر، دردوري، لحسن.(2017). أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق، *مجلة الاقتصاد الصناعي*. (العدد 12).
- النوايسة، محمد.(2008). *مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الاردن*، *مجلة دراسات العلوم الادارية*. (العدد 01).
- Bshayreh, Mohamed .(2014), The effect of using analytical procedures by external auditors on the quality of external auditing, *research journal of finance and accounting* , (vol 5, n 10).
- Chriss bagwell, et al, (2017) Analytical Procedures: An In-Class Exercise, *Advances in Accounting Education: Teaching and Curriculum Innovations* (Advances in Accounting Education, Volume 20) **Emerald Publishing Limited**.
- Nunnally, J. C.(2009) *Psychometric Theory*, Second Edition, McGraw-New York :Hill Book Company.
- Sekaran, Uma .(2003).” *Research Methods for Business: A skill Building Approach*’, 4th Edition , New York: John Wiley and sons Inc.